الأمم المتحدة S/PV.7778

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٧٨

الثلاثاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تولا	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد ابو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2016/763)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1629968 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2016/763)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد السلام هدلي عمر، وزير الخارجية وتشجيع الاستثمار في جمهورية الصومال الاتحادية.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسي ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ماديرا الذي ينضم إلينا عبر التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/763، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيتنغ.

السيد كيتنغ (تكلم بالإنكليزية): لقد حدث الكثير منذ زيارة المجلس لمقديشو في ١٩ أيار/مايو. واسمحوا لي أن أبدأ على الفور بالذي يثير مما لا شك فيه اهتمامنا بشكل مباشر، ألا وهو العملية الانتخابية، قبل أن أنتقل إلى التطورات ذات الصلة في الصومال.

قبل حوالي ٢٤ ساعة، أعلن الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة، أن العملية الانتخابية في الصومال ستستغرق مدة ٣٠ يوما إضافية، ستتوج بانتخاب رئيس جديد للجمهورية الاتحادية بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويثير التأخير الجديد عددا من المخاوف. واسمحوا لي الإشارة إلى اثنين فقط منها: أولا، يجري التلاعب بالعملية سياسيا، وثانيا، قد يكون هذا التأخير أحد التأخيرات المتتالية التي ستأتي في المستقبل.

ويظل مجال التلاعب السياسي بالعملية كبيرا، ولكن لأنني تابعت عن كثب عمل الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة، ونظرائه الإقليميين، وأفرقة التنفيذ الانتخابية غير المباشرة على مستوى الولايات، فإنني أعتقد أن هذا التأخير الإضافي لم تكن وراءه أي جهة تسعى لتحقيق منفعة سياسية مباشرة. وفي الواقع، أصر الفريق بأنه يحتاج للمزيد من الوقت على الرغم من اعتراضات أطراف سياسية قوية، بمن في ذلك المرشحون للرئاسة، والمجتمع الدولي، وهذا المجلس بالذات. وقد عبر لي الرئيس في الواقع عن قلقه جراء التأخير، وكذلك الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى. وأكد المجلس مرارا وتكرارا بأنه يتعين على الصومال تجنب تمديد الحدود القصوى للولاية المنصوص عليها دستوريا، ولكن المجلس أكد أيضا أهمية وجود عملية شفافة وشاملة ونزيهة وذات مصداقية، يمكن أن تؤدي إلى تشكيل حكومة وبرلمان صوماليين، يتمتعان بالمزيد من الشرعية. وهناك توتر بين القيام بهذا العمل على أكمل وجه ممكن، والقيام به في الوقت المناسب.

إن الانتخابات البرلمانية ستجري الآن خلال الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر،

والانتخابات الرئاسية في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. والأهم في هذه المرحلة هو ألا يؤدي التمديد الجديد إلى إتاحة حيز إضافي للتلاعب أو التعطيل من قبل المفسدين. وبدلا من ذلك، يجب الحفاظ على الضرورة الملحة والزخم، واستخدام الوقت الإضافي لضمان أن تكون العملية شفافة وذات مصداقية قدر الإمكان. وقد تم الانتهاء من العديد من الأعمال التحضيرية، وفي الواقع بدأ التنفيذ. ويجري تسجيل ١٤ ٠٠٠ مندوب، ومئات المرشحين في الانتخابات البرلمانية. وفي موازاة ذلك، يجري ترشيح مرشحين لمجلس الشيوخ الاتحادي الجديد.

وهناك تحد آخر. فوفقا للدستور، إنتهت ولاية الرئيس حسن شيخ محمود في ١٠ أيلول/سبتمبر. وقد أشار مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ١٩ آب/أغسطس (S/PRST/2016/13) إلى القرار التوافقي للمحفل الوطني للقيادات، المتعلق بتمديد الولايات الحالية للمؤسسات الاتحادية، من أجل احترام الجدول الزمني الانتخابي الذي اعتمد في أوائل شهر آب/أغسطس.

ومع ذلك على خلفية حدوث مزيد من التأخير، يصبح من المهم جدا تفادي حدوث فراغ مؤسسي، مع التأكيد في نفس الوقت على أن هذه ينبغي أن تكون فترة مؤقتة بحكم الواقع، لا تصدر خلالها أي قرارات أو إعلانات رئيسية عن المؤسسات القائمة.

إن العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ تجربة جديدة ومثيرة لبلد جرت فيه آخر انتخابات وطنية في عام ١٩٦٩. إن أفضل وصف لها هو إنها عملية سياسية ذات سمات انتخابية، وليست مجرد انتخابات. وقد تم التفاوض سياسيا على كل جانب من جوانب النموذج الانتخابي، مع تقديم العديد من التنازلات المؤلمة المتبادلة بين الجماعات ذات النفوذ والعشائر. وهناك نزوع لدى العديد من الجهات الفاعلة إلى محاولة حل مسائل سياسية طويلة الأمد وبالغة التعقيد من خلال هذه العملية، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – مركز العاصمة الاتحادية وصوماليلاند وهيران وشبيلي الوسطى ودور الأحزاب السياسية والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الأقليات وكفاح المرأة الطويل من أجل العدالة والمساواة.

إن النموذج الانتخابي ليس كاملا. وليس هناك من هو راض عنه رضاء تاما، وذلك يمكن أن يكون مؤشرا جيدا. إنه نموذج غير عادي بمعنى الكلمة – من النوع الذي لا يمكن أن يتكرر مرة أخرى على الإطلاق. وقد استغرق إعداده أكثر من عام، وذلك في عملية مرهقة شملت مشاورات عامة غير مسبوقة. ومع ذلك، فإن هذه العملية لها سمات انتخابية حاسمة لتطلعات الصومال إلى إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢٠، وذلك يمثل مجمل التقدم الذي أحرزه الصومال منذ عام ٢٠١٢.

وتشمل هذه السمات انتخاب مجلس شيوخ جديد على أساس جغرافي، وليس عشائري فحسب؛ وهي خطوة للابتعاد عما يسمى بصيغة ٤,٥؛ وإجراء الانتخابات في ما لا يقل عن خمسة أماكن في أنحاء البلد، وليس في مقديشو وحدها؛ ووجود تنافس حقيقي على المقاعد في المجلسين معا؛ وإنشاء هيئة مستقلة للتنفيذ؛ ووضع قواعد واضحة للعبة. كما إنها تشمل توسيع الهيئة الانتخابية من ١٣٥ رجلا فقط في عام ٢٠١٢ إلى أكثر من ١٤ ٠٠٠ مواطن، يجب أن يكون ٣٠ في المائة منهم من النساء و ٢٠ في المائة من الشباب. وهناك عدد من الأحكام التي تم الاتفاق عليها بشق الأنفس للوفاء بالالتزام الذي تعهد به منتدى القيادة الوطنية بتخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد للنساء.

وعلى الرغم من أن الأرقام المذكورة قد تبدو متواضعة نسبيا، فإن هذه العملية معقدة وتتطلب درجة عالية من التفاني

والقدرة التنظيمية وبعض الشجاعة ليتم تنفيذها. فالتحديات الأمنية واللوجستية وحدها كبيرة جدا. واسمحوا لي أن أشيد هنا ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسلطات الأمنية الصومالية على التخطيط للعملية وحمايتها. ومن المرجح أن تشن حركة الشباب بعض الهجمات وقد يحرض آخرون على العنف.

ولا تتضمن هذه العملية الاقتراع السري والإبلاغ الفوري للنتائج فحسب، ولكن كذلك تدابير أخرى وُضعت بدعم تقني من الأمم المتحدة لتعزيز مصداقية العملية. وتشمل هذه التدابير مدونة قواعد سلوك لجميع المرشحين – البرلمانيين والرئاسيين، وإنشاء آلية لتسوية المنازعات الانتخابية. ويجري الآن إنشاء الآلية بإدراج مستشارين ممن وفرهم المجتمع الدولي، وهو أمر له دلالاته. كما سيكون هناك مراقبون انتخابيون، سيوفدهم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن منظمات صومالية محلية.

وقد نُظِّم كل هذا بسرعة كبيرة في غياب قدرات مؤسسية وطنية وبالقليل من الخبرة المحلية في تنظيم أي شيء بهذا الحجم منذ عقود طويلة. ولذلك، فإنني ليس لدي أوهام بخصوص التحديات التي تنتظرنا ولا نطاق انحراف الأمور عن مسارها، غير أننا إذا ظللنا يقظين ومتحدين فيمكن لهذه العملية أن تمثل نقطة فارقة إيجابية للصومال.

وسيظل الطريق إلى السلام والاستقرار في الصومال طويلا. إن إعلان الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة ضرورة إجراء الاقتراع الخاص بمنطقتي هيران وشبيلي الوسطى في مقديشو، بدلا عن هاتين المنطقتين، ينطوي على خطر تعميق الخلافات العشائرية المتعلقة بتكوين آخر دولتين عضوين لا تزالان في مرحلة النموذج الأولي للدولة الاتحادية. ولذلك، يجب أن تتواصل الجهود لتعزيز عملية تشكيل دولة شاملة للجميع، وفي نهاية المطاف، مستدامة في هيران وشبيلي الوسطى. وأود أن أشيد بالجهود الباسلة للهيئة الحكومية الدولية في ذلك الصدد.

يظل العنف يشكل سمة من سمات الحياة للكثير جدا من الناس. فقد واصلت حركة الشباب شن هجمات مذهلة ضد الأهداف السهلة، لا سيما في مقديشو. ووقعت أفظع هذه الهجمات في ٢١ آب/أغسطس في غالكايو وفي ٣٠ آب/أغسطس على فندق تابع لرابطة الشباب الصومالية في مقديشو. وقد كان الضحايا الرئيسيون من المدنيين. وتبرز هذه الهجمات الضرورة الملحة لبذل جهود لإضعاف وهزيمة وتفكيك حركة الشباب ولمعالجة الظروف التي تمكن الجماعة من البقاء. وتبقى بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال حيوية لأمن الصومال. وقواتها تدفع ثمنا باهظا من أجل تحقيق الأمن للبلد. ومن الضروري دعم جهودها الرامية إلى نقل المعركة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب.

كما شهد الصومال إعادة توطين عدد غير مسبوق من اللاجئين من داداب في كينيا المجاورة. وقد أثار هذا الأمر مخاوف بشأن قدرة الصومال على استيعاب العائدين، بالنظر إلى الوجود الفعلي لسكان مشردين داخليا يقدرون بأكثر من مليون نسمة ومجتمعات مضيفة محلية بالغة الهشاشة. وهناك جهود جارية، تشمل السلطات الاتحادية وسلطات الدول الأعضاء الاتحادية، وكذلك الأمم المتحدة والشركاء، سعيا إلى إيجاد حلول دائمة. كما تزداد الشواغل إزاء العدد المتزايد من الناس – الذي يقترب الآن من ٥ ملايين نسمة – الذين يعانون من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. ويؤسفني أن أقول أنه لم يتم تمويل سوى ٣٢ في المائة فقط من خطة الاستجابة الإنسانية حتى الآن.

ولا يزال الصوماليون يواجهون أوجه قصور متعددة في مجال حقوق الإنسان. وقد أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى الصومال، إلى جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في ٤ أيلول/سبتمبر تقريرا عاما بشأن حرية التعبير. وعلى الرغم من أن القيادة الصومالية وضعت تدابير قانونية ومؤسسية هامة تستحق الإشادة – بما في ذلك اعتماد قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – فإن الواقع هو أن مضايقات وتخويف الصحفيين وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني ما زالت واسعة الانتشار.

وتبقى حالة النساء والأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين أسروا من حركة الشباب وحكم عليهم بالإعدام، مصدر قلق بالغ. وقد عززت زيارة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في تموز/يوليه الجهود المبذولة في مجال دعوة الحكومة الاتحادية وحكومة بونتلاند على حد سواء بشأن الحاجة إلى التقيد بالقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل، التي صدق عليها الصومال في العام الماضي. وبالأمس، أبلغت السلطات في بونتلاند نائبي بأنها ستقوم فورا بنقل جميع الأطفال دون سن الخامسة عشرة إلى مركز لإعادة التأهيل وستعيد النظر في أحكام الإعدام التي صدرت بحقهم.

إن التحديات كبيرة، غير أنه يجري إحراز تقدم بشكل حاسم في جميع المجالات تقريبا. وقد عقدت الهيئة الحكومية الدولية اجتماعا لرؤساء الدول والحكومات في مقديشو، في ١٠ أيلول/سبتمبر – وهو اجتماع القمة الأول من نوعه الذي يعقد على الأراضي الصومالية منذ ٤٢ عاما. ولا ينبغي الاستهانة بأهمية هذا الأمر وأثره النفسي. وسيكون من الأمور الأساسية لمواصلة إحراز تقدم إنجاز المهمة الشاقة المتمثلة في إنشاء مؤسسات قديرة وتنال ثقة جميع الصوماليين. ويأتي الحكم الخاضع للمساءلة وبناء القدرات في جميع المجالات في صميم خطة بناء الدولة. والخبر السار هو أن العديد من النزاعات بين العشائر وسماسرة السلطة التي عانى منها الصومال طوال العقود الماضية قد حل محلها العمل السياسي. ويجري تدريجيا إنشاء قدرات إدارية على مستوى الهيكل الاتحادي الناشئ – وهو هيكل لم يكن موجودا قبل بضع سنوات – والأساس السياسي لتلك القدرات المؤسسية، سواء لتعزيز سيادة القانون أو توليد الإيرادات أو تقديم الخدمات العامة أو مكافحة الفساد أو تحسين الأمن، آخذ في الاتساع.

وأحد التطورات الهامة هو ظهور منتدى القيادة الوطنية بوصفه الجهاز الرئيسي لصنع القرار. وسيتعين تسوية مركزه، شأنه شأن الأجهزة الأخرى، من خلال عملية مراجعة الدستور. ولكن قيمته السياسية بوصفه محفلا يجمع قيادة البلد معا سواء من الحكومة الاتحادية والولايات الإقليمية أمرٌ لا شك فيها. وقد تجلى ذلك مؤخرا في المجال الأمني، لا في الموافقة على النموذج الجديد للشرطة بما يتسق مع البنية الاتحادية للصومال فحسب، بل في آخر اجتماع قبل أسبوعين باتخاذ قرار بإنشاء لجنة للأمن الوطني. ويوفر هذا للمجتمع الدولي نقطة إرساء للنهوض بنهج شامل للأمن يشمل الشرطة وإنعاش المجتمع وبسط سلطة الدولة وجهود مكافحة التطرف العنيف. وأنا سعيد بإعلان الحكومة قبل أسبوعين فقط عن اتسراتيجية وخطة عمل وطنيتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف.

وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية الآن في تحديد وتنفيذ خطة لإعادة هيكلة قوات الأمن الوطنية الصومالية وتعزيزها. لقد قال مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام إن العملية الانتقالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ستبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وعليه، لا يوجد أي وقت نضيعه لبناء قوات أمن قادرة وميسورة التكلفة وخاضعة للمساءلة تنال ثقة جميع الصوماليين.

أما الأولويات الرئيسية الأخرى بعد العملية الانتخابية فتشمل استعراض واستكمال الدستور الاتحادي والاتفاق بشأن تقاسم الإيرادات وإدارة الموارد والخطوات لاجتذاب الاستثمارات الدولية الخاصة والعامة على السواء، بما في

ذلك من خلال تخفيف عبء الدين. لا يوجد نقص في المهام المطروحة، ولكن يجري إحراز تقدم.

أود أن أختتم بشكر أعضاء مجلس الأمن على موقفهم الموحد بشأن الصومال والمشورة والدعم اللذين لا زالت أتلقاهما.

ونحن عازمون على تنفيذ العملية الانتخابية ، وواعون تماما بالعواقب التي قد تنجم عن التصور بأنها غير مشروعة وغير مكتملة. لكن إن مرت الأمور كافة على أحسن مايرام، فإنها ستمهد السبيل لتمكين الصوماليين من الرقي ببلدهم إلى مرتبة أعلى في عضوية المجتمع الدولي خلال الأشهر القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كيتينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن اتفاقي الكامل مع كل ما قاله السفير كيتينغ في إحاطته الإعلامية. ولذلك سأقصر بياني على الجوانب الأمنية ولا سيما فيما يتعلق بأمن الانتخابات ذاتها وأمن المرشحين والهجمات واستراتيجيتنا للخروج.

تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جنبا إلى جنب مع قوات الأمن الوطنية الصومالية وفرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات، ونحن نحرز تقدما. وكانت هناك مشكلة في غلغدود ومؤخرا تم التوصل إلى اتفاق بموجبه تنتشر بعثة الاتحاد الأفريقي في غلغدود في الأيام المقبلة للتأكد من متابعة الجوانب الأمنية المتعلقة بالانتخابات جيدا.

فيما يتعلق بأمن المرشحين، فإن خطة أمن الانتخابات للانتخابات التي ستجري عام ٢٠١٦، وهي خطة اشترك في اعتمادها حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، توقعت حقا إمكانية طلبات الأمن الشخصي، كما يحدث بالفعل. بيد أن هذه المسألة نوقشت على نطاق واسع أيضا من جانب أعضاء المجتمع الدولي المعتمدين في الصومال والمتمركزين في مقديشو ونيروبي الذين كرسوا جلسة مخصصة لمناقشة الأمن الذي سيتم توفيره للشيوخ التقليديين والمرشحين وغيرهم من الأشخاص البارزين المشاركين في العملية الانتخابية، وهيئة الناخبين والهيئات الانتخابية والمراقبين والمرافق الانتخابية والأماكن العامة وأماكن الإقامة والمجتمع المحلي عموما حتى يتسنى ضمان انتخابات خالية من الحوادث. وخلص المشاركون بالإجماع إلى أنه نظرا للعدد الكبير من الحكماء والمرشحين والشخصيات والكيانات الأخرى الذين يحتاجون إلى حماية خاصة وأمن خلال الفترة الانتخابية، فمن المستحيل ماديا توفير الأمن الشخصي المخصص للمرشحين الأفراد والحكماء والشخصيات البارزة في أماكن إقامتهم أو في شكل قوافل وحراسة بسبب انخفاض القدرة وندرة المعدات والموارد الأخرى. لكن اتفق على أن توفير الأمن الجماعي لهم سيكون ممكنا. وسيتم توفير ذلك لفترة زمنية محددة مسبقا وأثناء الانتخابات وبعدها في مواقع معينة على وجه التحديد مثل مراكز الانتخاب ونقاط التجمع ومراكز الاقتراع وبعض الأماكن العامة والمباني وكذلك الفنادق والمناطق السكنية وأماكن الإقامة الأخرى التي تم تحديدها على النحو الواجب.

وفي ذلك السياق، فإننا نشهد حاليا حركة الجماعات الأمنية المقررة تتقدم إلى مقديشو. وهذا يسبب مشكلة أمنية خطيرة، إذ يمكن لحركة الشباب التخفي في صورة تلك الجماعات وإلحاق الضرر. تعمل قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي بشأن ذلك وتقوم بمناقشة هذه المسائل للوقوف على كيفية معالجة هذه المسائل المحددة. وسيعقد اجتماع مهم غدا في ذلك الصدد.

والجانب الهام الآخر هو الحاجة إلى مواصلة الهجمات لإخراج حركة الشباب من معاقلها وتعطيل أنشطتها وتدميرها

في نهاية المطاف. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان هذه المرة ألا يكون هدفنا من الهجوم إخراج حركة الشباب من معاقلها فحسب؛ بل نحن بحاجة إلى الاستعادة الفعلية للمدن والبلدات التي تحتلها حركة الشباب حاليا بحيث لا يعودوا لاستعادة السيطرة عليها. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى العمل مع القوات الموجودة والسكان المحليين والقوات الوطنية الصومالية. لذلك، تحتاج تلك القوات والكيانات الدعم. وذلك الدعم ليس موجودا بعد. ومن الأهمية بمكان أن يولى اهتمام كبير لهذه المسألة؛ وإلا فإننا سنواصل القيام بما قمنا به مرات عديدة، أي إخراج حركة الشباب من المدن، ثم الاضطرار إلى القيام بذلك مرة أخرى عند عودتهم.

إن بناء القدرات لقوات الأمن الصومالية يشكل شاغلا رئيسيا. لا يمكن لبعثة الاتحاد الأفريقي أو أي قوى خارجية أن تحقق السلام الدائم في الصومال ما لم يتمكن الصوماليون أنفسهم من تولي المسؤولية عن أمن بلدهم. لقد تم تزويدنا بـ ٢١ ٠٠٠ من القوات النظامية التي تستفيد حاليا من الدعم اللوجستي الذي وافق عليه مجلس الأمن. وهذه القوات لا تزال غير قادرة على التغلب على حركة الشباب بطريقة مستدامة لأنها تفتقر إلى الأساسيات – وهي التدريب المنسق والمبادئ المشتركة والزي الرسمي والمعدات والبنادق، وحتى الثكنات حيث يمكن إيواؤهم وتدريبهم. ونحن بحاجة إلى معالجة هذه المسائل بما يلزم من الاستعجال.

فكما قيل فإن بعثة الاتحاد الأفريقي تنظم نفسها على نحو يمكنها من ترك الصومال بحلول عام ٢٠١٨.

لن يكون هذا هو الإجراء الصحيح إذا ظل الصومال عندئذ غير قادر على الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية.

وما يجب عمله في هذا الصدد واضح للغاية. فمفهوم عمليات الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لعام ٢٠١٦ يحدد بوضوح الخطوات التي يتعين اتخاذها، وهذه الخطوات تبدأ بقيامنا بطرد حركة الشباب من المدن الرئيسية في شبيلي السفلى ومن مدن الموانئ الرئيسية في الشمال الشرقي من البلد، وكي نقوم بذلك فإننا بحاجة إلى تعاون الجميع، ولا سيما الجيش الوطني الصومالي. وقد قدم مفوض السلام والأمن رسالة مفصلة للغاية إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة في نيويورك. ونود أن نطلب من المجلس أن ينظر في تلك الرسالة، وأن ينظر فيما تعنيه كل نقطة وهدف لتحقيقه، وأن يوافينا برد في أسرع وقت ممكن، حيث إن موسم هطول الأمطار على الأبواب، ونحن بحاجة إلى نبدأ في شن هجماتنا. وقد تم بالفعل اعتماد خطة ونحن على وشك المغادرة، ولكننا بحاجة ماسة إلى الدعم اللوجستي الذي يتعين أن يوافق عليه المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد طلب وفد بلدي الكلمة إيمانا بأن جلسة اليوم زاخرة بالمعلومات ليس لمجلس الأمن فحسب، بل للأعضاء بصفة عامة. وبصفتنا عضوا منتخبا غير دائم في المجلس، فإننا نشعر بأن علينا أن نتبادل المعلومات مع الأعضاء الذين انتخبونا، أي نتبادل الآراء بشأن ما نوقش في هذه الجلسات. ونرى أن هذا يساعد على تحسين الشفافية في عملنا.

وأود أن أشكر السيد كيتينغ والسيد ماديرا على إحاطتيهما الإعلاميتين التفصيليتين، وخاصة على ما قاما به من عمل ممتاز وتفانيهما الذي لا يكل في منطقة صعبة للغاية بكل ما تحويه الكلمة من معنى. ورأينا بأنفسنا الصعوبات في عين المكان عندما قمنا بزيارة مقديشو في أيار/مايو.

وترى أوروغواي أننا قد شهدنا إحراز تقدم حقيقي في الأشهر الأخيرة في إنشاء دولة اتحادية في الصومال، بما في ذلك

إعداد الإطار اللازم للانتقال السياسي لهذا العام. وقد شرع الصومال في عملية لنقل السلطة ستؤدي في نهاية المطاف إلى وجود برلمان وحكومة جديدين. إنها لحظة تاريخية وحاسمة في طريق البلد نحو ترسيخ دولة ديمقراطية جامعة ومستقرة وكاملة الصلاحيات. كما بدأ الصومال تمهيد الطريق لإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠ على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. ومع ذلك، لا يزال هذا التقدم متعثرا، ولهذا تأسف أوروغواي للغاية أن تسمع الأخبار التي وردت في الساعات القليلة الماضية عن تأجيل مواعيد الانتخابات مرة أخرى التي سبق أن أعلن عنها في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ونحث بقوة السلطات الصومالية على التقيد بالمواعيد الجديدة.

وتشجب أوروغواي التهديد المستمر الذي تفرضه الجماعة الإرهابية حركة الشباب، التي تشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في الصومال. ولا تزال تمثل مشكلة كامنة في وسط وجنوب البلاد على الرغم من الجهود الرامية إلى التصدي لها. وللأسف يبدو أنه على الأرجح ستكثف حركة الشباب نشاطها خلال الفترة السابقة للانتخابات. وفي رأينا، يبدو من الواضح أن إصلاح قطاع الأمن أمر أساسي، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير التدريب الفعال والسريع للجيش الوطني الصومالي. وينبغي التخطيط للقيام بعمليات مع القوى الإقليمية والتنسيق لذلك من أجل تسهيل مشاركة أكثر فعالية من جانب الجيش الوطني في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الأمر الذي سيمكن قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية، بما في ذلك الشرطة، من تحمل مزيد من المسؤولية عن صون السلام والأمن وحماية المواطنين الصوماليين.

ويساور أوروغواي قلق بالغ إزاء ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان في النصف الأول من العام، ويعزى ذلك في الأساس للعمليات الأمنية وأنشطة حركة الشباب. ولا تزال التدابير المتخذة لمنع العنف الجنسي وحماية الناس منها غير كافية، وتعد المسألة مشكلة خاصة يعاني منها الأشخاص المشردين داخليا والمدنيين المتضررين من النزاع. وعلى الرغم من الالتزامات الكبيرة التي قطعتها السلطات الصومالية في السنوات القليلة الماضية لحماية الأطفال، لا يزال احتجاز أطفال بزعم صلتهم بحركة الشباب يبعث على القلق. وتدعو أوروغواي حكومة الصومال إلى كفالة أن يعامل الأطفال كضحايا في المقام الأول، وأن تكون مبادئها التوجيهية هي المصالح الفضلى للأطفال المعنيين والمعايير الدولية من أجل حمايتهم. وتعد أحكام الإعدام التي صدرت ضد أطفال في بونتلاند أمرا غير مقبول وانتهاكا للصكوك الدولية المتعلقة بالأطفال.

وتود أوروغواي أن تؤكد بشكل خاص على أهمية حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين، ونحث الحكومة الاتحادية الصومالية على مواصلة جهود الوساطة وتحقيق الاستقرار، ولا سيما في المناطق التي يكون فيها الحصول على الإمدادات والمساعدات الإنسانية أمر حيوي. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والمجتمع الدولي بشكل أوثق من أي وقت مضى، مع تحسين التنسيق، مع الإدارات الإقليمية والحكومة الاتحادية من أجل تحديد أولويات بناء القدرات وتعزيز المؤسسات الإقليمية، بغية المساعدة على ترسيخ الإدارات الإقليمية وتهيئة الظروف اللازمة لتوفير الحوكمة والأمن والخدمات الأساسية للسكان المحليين تدريجيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الصومال.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي نيوزيلندا رئاسة مجلس

الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأنا ممتن جدا لمنحي فرصة تقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم.

هناك فجر جديد في الصومال. وإنني إذ أتكلم هنا اليوم، فإن العديد من البرلمانيين المرشحين للانتخابات يعودون إلى دوائرهم لكسب أصوات الناخبين كي يتمكنوا من تمثيلهم في البرلمان القادم. واللوحات الإعلانية ومواد حملات المرشحين للرئاسة تملأ المدينة حيث يسعى المرشحون إلى كسب قلوب الشعب الصومالي وعقوله قبل إجراء الانتخابات. وهذا الأمر يمثل قفزة تاريخية حقا نحو الأمام في مجال إرساء الديمقراطية في الصومال، ودليلا واضحا على روح الديمقراطية وقيمها التي بدأت تتبلور في بلدنا. ويتضح مدى التقدم الذي أحرز، ويشعر الصوماليون بالفخر حقا بالخطوات التي اتخذت لإنشاء مؤسسات، وإرساء الأسس لدولة اتحادية شاملة، وإعادة بناء بلدهم على أسس صلبة. والاتجاه تصاعدي. وقد لا يكون بالسرعة أو السلاسة التي تمنيناها، ولكن الصومال يحرز تقدما.

ويواجه الصومال التحدي المزدوج المتمثل في النهوض بالتنمية والمبادرات الإصلاحية في بيئة معقدة. وبفضل دعم أجهزة الأمن القومي الباسلة لدينا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نكافح بنجاح في الحرب ضد الإرهاب الدولي. ويعد التهديد في الواقع دوليا، فاليوم ما من بلد، مهما كانت قوته، يفي مأمن من الإرهاب. فحركة الشباب، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجماعة بوكو حرام وغيرها تمثل تهديدا لنا جميعا، حيثما كنا، لأننا ببساطة نرفض الامتثال لإيديولوجيتها العنيفة العقيمة.

إن الإرهاب هو حقاً شر لا غاية له أو جغرافيا ولا يمكن دحره إلا في إطار الشراكة بين جميع القطاعات على الصعيد الدولي.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، استعاد الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي بلدات ومدناً رئيسية. واليوم، تسيطر حركة الشباب على أقل من ١٠ في المائة من أراضي البلد. وفي الأشهر الأخيرة، تم القضاء على العديد من قادتها الرئيسيين وانشق آخرون، والشعب الصومالي ينفر بحق من إيديولوجيتها العنيفة.

لقد أثبتت القوات الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي أن حركة الشباب ضعيفة ومنقسمة ويمكن هزيمتها عن طريق تنسيق العمل العسكري مراراً وتكراراً. ونظراً لنجاح العمليات المشتركة للجيش الوطني الصومالي والبعثة، تحولت حركة الشباب إلى أساليب الحرب غير المتناظرة باستخدام فرق صغيرة لشن هجمات إرهابية ذات تأثير أعلى ضد أهداف سهلة في الصومال، وبصورة متزايدة في البلدان المجاورة.

ورداً على ذلك، تعمل حكومة بلدنا مع الشركاء والجيران لتعزيز التعاون الأمني بغية تمكيننا من الاستجابة لذلك التهديد معاً وبسرعة. إن الحكومة الاتحادية الصومالية والشعب الصومالي ممتنان للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي لما تقدمه من دعم في تحقيق استقرار بلدنا. وندرك تماماً التضحيات الكبيرة التي قدّمها جنودها ويواصلون تقديمها في خدمة بلدنا ومستقبل شعبنا. ولن تُنسى شجاعتهم وخدمتهم أبداً، وسنحتفي دائما بذكراهم.

وفي الأجل الطويل، من الضروري أن تكون قوات الأمن الوطنية الصومالية قادرة على تسلم المسؤوليات الأمنية للصومال والصوماليين كاملة من بعثة الاتحاد الأفريقي. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكّننا حقاً من تحقيق السلام والتنمية المستدامين في الصومال وفي جميع أنحاء المنطقة على حدّ سواء.

ولتحقيق ذلك، هناك اتفاق وتفهّم كامل لأهمية إبرام اتفاق سياسي شامل للجميع بشأن مستقبل الترتيبات الأمنية الصومالية والحاجة الملحة إلى تنفيذ إصلاح فعال للقطاع الأمني في الصومال قبل انسحاب البعثة المتفق عليه في عام ٢٠١٨.

وأفضل دليل على التزام حكومة بلدنا بأخذ زمام أمننا الوطني هو أن عملية تدريب قوات الأمن وإدماجها جارية، وقد أقر جميع أصحاب المصلحة النموذج الجديد للشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، نحرص على ضمان عمل قوات الأمن الوطنية لدينا عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي لكفالة استفادتها من تدريبها بفعالية ومشاركتها بنشاط في تحرير المناطق القليلة المتبقية من البلد التي تسيطر عليها حركة الشباب في أقرب وقت ممكن.

وعلاوة على ذلك، أُقرّت السياسة الأمنية الوطنية في الاجتماع الأخير لمنتدى القيادة الوطنية الذي انعقد في الأسبوع الماضي. وستكون هذه السياسة دليلنا ومخططنا الإرشادي لضمان مزيد من الأمن للصومال والمنطقة والعالم من خلال الشراكة والعمل المشترك. وقد شدّد منتدى القيادة الوطنية في الأسبوع الماضي على أهمية حماية عمليتنا الانتخابية من المفسدين الإرهابيين في جميع المناطق التي من المقرر أن تجري فيها الانتخابات.

وفي هذا الصدد، وأثناء مؤتمر القمة الاستثنائي الثامن والعشرين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي عُقد في مقديشو في الأسبوع الماضي وكان مؤتمرا تاريخيا، والذي حضره رئيسا كل من أوغندا وكينيا ورئيس وزراء إثيوبيا ووفود من جيبوتي والسودان وغيرها من الدول الأعضاء في الهيئة، تم الاتفاق على أن قوات الأمن الوطنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي ستعملان معاً بشكل أوثق لتلبية هذه الحاجة. وفي حين نلتزم التزاما صارما بالدفاع عن بلدنا وتحمّل المسؤولية الكاملة عن أمننا الوطني، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التدريب والتوجيه لقوات الأمن الوطنية ضمن إطار منسّق بين الحكومة الاتحادية الصومالية والجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً حاجة إلى التجهيز الكافي لقواتنا الوطنية بحيث تتمكن من الاستجابة بفعالية إلى الانسحاب التدريجي للبعثة في عام ٢٠١٨. وبالتالي، فإن استمرار المساعدة المالية والتقنية من الشركاء الدوليين الأكارم المقدّمة إلى قوات الأمن الوطنية على نحو مستجيب وفي الوقت المناسب هو أمر لا بدّ منه.

وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الصادر عن الاجتماع الخاص بالأمن في الصومال المعقود في لندن والذي شارك في استضافته توبياس إيلوود، وزير شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، ومايك بنينغ، وزير القوات المسلحة في المملكة المتحدة، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والذي حضره أيضاً العديد من شركائنا وشاركوا فيه بفعالية.

ومع ذلك، ندرك ما تثيره التأخيرات في العملية الانتخابية من قلق لدى شركائنا، ونحن لا نتجاهل الحاجة إلى إظهار التزامنا بإجراء عملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع وحسنة التوقيت. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على التزام الرئيس حسن شيخ محمود وحكومة الصومال الاتحادية ومنتدى القيادة الوطنية وجميع الأطراف السياسية المعنية في الصومال بهذه العملية.

لقد عملت حكومة الصومال الاتحادية بلا كلل في السنوات الأربع الماضية للحد من التهديدات الرئيسية للسلام والأمن والاستقرار في الصومال. وأود أن أطمئن مجلس الأمن إلى الالتزام الثابت للحكومة الاتحادية بإجراء عملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع في عام ٢٠١٦. والشعب الصومالي مبتهج بهذه الخطوة الإيجابية نحو الديمقراطية، وتعمل اللجان الانتخابية المختلفة، وكذلك الشعب الصومالي بصفة عامة، بلا كلل لتنفيذ الآلية الانتخابية بما يتماشى مع الجداول الزمنية المتفق عليها. ونحن منخرطون تماماً في العمل لكفالة أن يتمكن عدد من الصوماليين أكبر من أي وقت مضى من الإدلاء بآرائهم في مستقبل حكم بلدهم، وليتسنى استمرار المسار الإيجابي للصومال.

ويشمل ذلك تخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد للنساء في مجلسي النواب والشيوخ، حيث أن تمثيلهن ومشاركتهن السياسية أمر أساسي لتقدمنا الوطني. وهذا ليس مجرّد شعارات رنّانة.

ولضمان عدم حدوث مزيد من التأخير في العملية الانتخابية، يُنتظر من رؤساء الدول الأعضاء الاتحادية القائمة والناشئة أن يتقدموا بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي في موعد غايته ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي حين أن الانتخابات البرلمانية ستعقد في الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ستجري الانتخابات الرئاسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسيعقد انتخاب رئيسي مجلسي البرلمان في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أعلن الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة أيضاً حدوث انفراج بشأن مكان إجراء الانتخابات في منطقتي هيران وشبيلي الوسطى، عقب مفاوضات مع شيوخ القبائل الذين يمثلون المنطقتين.

كما دعا فريق الرقابة الانتخابية إلى الإسراع بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية في غالمودوغ، عاصمة عذاذو، لتعزيز أمن العملية الانتخابية في تلك الدولة العضو في الاتحاد. كما أشار الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة أيضاً إلى الحاجة إلى إيجاد حل فوري لمسألة تمثيل صوماليلاند في مجلس الشيوخ من أجل ضمان مشاركتها في هذه العملية الانتخابية.

إن الانتقال من النزاع إلى الاستقرار هو مسعى طويل الأجل. والعملية الانتخابية في عام ٢٠١٦ خطوة أساسية في الانتقال نحو الصومال الذي ينعم بالديمقراطية والاستقرار، ونحن ممتنون لدعم شركائنا ومجلس الأمن في تنفيذ العملية. والشعب الصومالي جاهز لهذه العملية وينتظر أن تكتمل. والقيادة الصومالية ملتزمة بالقيام بذلك، والشغل الشاغل للبلد هو العملية الانتخابية. وفي حين أنها لم تجرِ بالسرعة أو بالسلاسة التي كنا نأملها، فإنها ستحدث، وسوف تحدث في إطار الجدول الزمني الجديد الذي حددناه. وأطلب من المجلس أن يواصل دعمه لنا؛ وسنتمسك في المقابل بالتزاماتنا بالجدول الزمني في عام ٢٠١٦ ونتقدم إلى إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠. وإننا نقدّر الدعم المقدّم من المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.